

المصطلح النقدي بين فوضى الممارسة القرائية و انتهاكات الاجتهاد الفردي

د . سليم كرام

جامعة محمد خيضر بسكرة

المخلص:

انفتحت الممارسة النقدية العربية المعاصرة على مستوى من التفكير الأفقي و العمودي ، بعد أن فتحت أبواب لسانها على الثقافات الغربية ، وبلغت في تواصلها من دقة التعامل مع تلك المستويات ما جعلها تقع فريسة الاختلاف والتناقض ، بل وحتى التضارب ، فعرفت في ذلك التواصل الحضاري مشاكل ، لعل أهمها وأعقدها على الممارسة النقدية مشكل تعاطي المصطلح النقدي، الذي يعتبر نتاج تنازع اختلافية الممارسة القرائية، والاجتهادات الفردية التي تمارسها الطاقات الحداثية خارج الإطار الهادف إلى توحيد الرؤية القرائية النقدية المعاصرة.

RESUME

La critique arabe contemporaine s'est épanouie au niveau de la pensée latérale et verticale après avoir ouvert ses portes sur les cultures occidentales. Elle a atteint, dans sa pratique, une telle précision de traitement de ces niveaux que cela lui a valu de verser dans la divergence et la contradiction voire dans l'incohérence. Ainsi, elle a été confrontée dans cette communication culturelle à diverses difficultés dont la plus importante et la plus complexe au niveau de la pratique critique reste celle du traitement du concept critique. Ce dernier étant le résultat d'un conflit de différenciation de la pratique interprétative et d'efforts individuels réalisés par des compétences modernistes, en dehors d'un cadre visant à unifier la vision critique contemporaine.

مدخل تأسيسي:

أولى العتبات :

إن الخائضين في مجال الحديث عن قضية المصطلح النقدي ، ليرون أن جهودهم ما هي إلا فضاء لمناقشة فكرة ، هي من المشكلة العسيرة اقرب ، فهم يشحذون أقلامهم و يبارون أفكارا فرضت نفسها بقوة الوجود لا قوة المنطق ، و لذلك كان كل منهم يتخذ موقفا منحازا لفئة من طائفتين ؛ قدست إحداهما الموروث القديم و اعتبرته منطلق كل تفكير و نقطة البدء لكل فكرة ، و ثانية اتخذت من الفكر الغربي المتطور خليلا ، واعتبرت انجازه نقطة بعيدة عن ما توقف عنده فكر العرب في عقود زهوهم الثقافي العتيقة ، و الدارس الحصيف لا ينجر إلى هذه الترهات ، فمرجعيات الفكر إنسانية لا تخضع لحزبية أو عصبية ضيقة ، لذلك علينا في هذه الدراسات البحث في أصول و مكامن المشكلة ، لإيجاد نقاط مضيئة نحادي بها فكرنا ، ونوجهه إلى سبل إيجاد مكان في عالم صراع الحضارات القائم .

مقدمة:

عرف الفكر الأوروبي ثورة نشطة في شتى مجالاته أسرعت في نضج مستوى تفكير رواده ، وأعطت التصور الإنساني أبعادا ؛ جعلته يخلق عاليا في فضاء الوجود و التراث من الفكر المتداول ، وعرف ذاك النشاط سرعة فائقة في حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية ، ما أحدث ثورة عارمة في الآليات و الأفكار والمصطلحات ، فتزاحمت في مدة زمنية ضيقة لتثمر ركائما هائلا من الإبداع في الكتب والمؤلفين.

و أمام الانبهار العربي بصورة هذا النمو الحضاري ، انجذب نقادنا إلى تعاطي هذه الأفكار وتشرب آلياتها ؛ باستنساخ مصطلحات علومها التي قماطلت على ساحتنا ، فلم تأخذ وقتها الكامل أو حتى اليسير لاستيعابها ، و في حضور المرجعية التراثية المقدسة راحت الجهود تنخر الذاكرة بحثا عن معادلاتها العربية ، فاختلقت و تباينت في بداية أمرها ، ثم توسع الاختلاف إلى التضارب و التناقض ، فبات كابوس المصطلح الموازي شغل النقاد بعد أن كان وسيلة تبسيط الأفكار ، فاخذ ركنا هاما في اهتمام هؤلاء ، و تحول إلى علامات تعجب أمام القارئ العربي ، ومرجعياته لا تزال غير مطعمة أمام هذا الإسهال المتهاطل في المصطلح ، فكان من طبيعة الموقف أن يقف أمام السبيلين : إما أن يكون سَلَفِيَّ الهوى ؛ و يرى رأي الأجداد و يعتبر ما توصل إليه

هؤلاء الحداثيون إنما هو امتداد طبيعي لذلك الجهود ، فهو نقطة بدئه و هذا الجديد نقطة وصوله الحالية ، أو أن يلتقط هذه المصطلحات بخضوع المغلوب المنبهر — على رأي ابن خلدون — ويراه الأقدر على الإنتاج المكتمل المبدع ؟

وأمام هذا التساهل استقطبت الساحة النقدية العربية — بمجهود أبنائها و مرغمة — سيلا من المصطلحات الغربية، التي كانت نتاج الترجمة الفوضوية لأعمال يراها هؤلاء أجدر بأن تنشر عدوى أفكارها فينا ، فكانت وصايتها على نقدنا قد اتخذت صورة من عنف الاستخدام ، فيما بين تلك الجهود المتعددة مشرقا و مغربا ، و راحت تنفخ تلك الوحدات الدلالية في ساحتنا روحا من الشحنة ، و توسع حيز الجدل بينهم وتدفع في عمقه تساؤلا ؛ أليست هذه الوحدات هي مستنسخات من تلك المسميات التي وضعها بلاغيونا القدامى في زمن عزيز علينا و لت أجماده ؟ أم أنه شبه لهم ؟ تساؤل وضعهم في « معبر ضيق بين ذاتية تراثية تحوّل التراث إلى قيمة مطلقة ، لا يقدر بها على التفاعل المباشر مع الحضارة القائمة ، وحدائية تعلن بخطابها المعمم بؤسها و إخفاقها في تحقيق المدنية »⁽¹⁾ ، لنقف على عتبات التساؤل القائل: « كيف نقرأ النص العربي ؟ هل نقرأه بذهنية تراثية عفا عليها الزمن ؟ أو نقرأه بذهنية عبثية كما يفعل الكثير من الكتاب المعاصرين ؟ »⁽²⁾ ، و هل يمكن أن نرتقي بتلك النصوص والأبحاث أن تثير حفيظة الناقدين الغربيين ونستطيع الرد بالمثل فنشغل بمنتوجنا النقدي حيزاً ولو صغيراً من انتباههم .

وانطلاقاً من هذه التصورات العامة للأهداف والمنطلقات ، تم تحديد أهم أسماء المصطلحات النقدية التي اعترها تفاقم الاختلاف ، والتضارب في الترجمة و تحديد الهوية من خلال اجتهادات أقل ما يمكن وصف ما قدمته للساحة النقدية مزيداً من التمزق و التنافر في الجهود ، وأبطأت بذلك تسارع حركة التطور الفكري ، و حصرت في اللهث خلف سراب دقة ما يقصده المصطلح ، و الدرس النقدي من ذلك في غنى ، و ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما كان من وقوفي على عديد حالات التيه والتساؤل ، التي يقف عندها طلبة الدراسات العليا في جامعاتنا، ما يجعلهم في شديد تردد في تعاطي هذه المصطلحات واقتبالها منهم، على مستوى مناقشة رسائلهم ، و هي الطاقات التي نحتسبها مستقبلاً ستعمل على وضع النقد في مساره الصحيح ، إذا ما ساعدناها على تحقيق الوحدة الاصطلاحية النقدية حالياً .

هكذا تدافعت بي الأسباب إلى اختيار هذا الموضوع ، رغم ما كان من غزارة الخبر الذي سال على طروس المختصين في مجاله ، إلا أنني أثرت أن أمد يدي بين هذه الأيدي الكريمة ، عل قولي يدعم تلك الجهود لتحقيق الغاية ، و تتجسد دعوة ضرورة توحيد المصطلح التي يناشدها ذوو الأذواق النقية ، والألباب الغيورة على التقدم بالنقد العربي إلى تحقيق ذاته بأدواته الخاصة .

و قد تمت دراسة الموضوع من خلال الوحدات التالية :

● مقدمة تم فيها تحديد المتطلبات العلمية للموضوع ، و الهيكلية و الأهداف المتوخاة من الدراسة ، في منظور أكاديمي بحث.

● ثم في الموضوع تم حصر المحاور التي يراد استهدافها من هذه الدراسة ؛ بدءاً بتعريف المصطلح لغة واصطلاحاً ، ثم التطرق إلى اجتهادات السلف في صناعة المصطلح ، و إبراز أهم الضوابط في تحقيق دققة الإشارة ، التي يحملها المصطلح النقدي درءاً للاختلاف ، ثم تناول صورة التناول العربي الحديث و المعاصر للمصطلحات الأجنبية ، و حاولت إبراز كيف كان هذا التلقف ، و وضحت صورة الفوضى في هذا التناول، انطلاقاً من مجهودات و تصورات فردية بعيدة عن إطار الاتفاق حول مرتكزات الترجمة و التعريب ، و أخذت كنماذج لتضارب الترجمة ثلاثة مصطلحات ؛ أثّرت حولها عديد التساؤلات ، حتى وصف المحدثون أمرها ؛ بأن لكل ناقد ترجمة خاصة به ، وهذه المصطلحات (التفكيكية أو التشرجية ، التناص أو النصانية ، الشعرية) ، و حصرت صورة الاختلاف و التضارب الحاصل ، و ما كان من تهاطل الأسماء للمسمى الواحد مما ذكر ، و خلصنا إلى سبب ذلك ؛ و هي الترجمة لنصل إلى ضرورة تنشيط آلية معطلة على الرغم من أهميتها ، ألا وهي التعريب إذا ما أخلصت النوايا في التخلص من هذا الإشكال .

● لنخلص في نهاية العمل إلى جملة من النتائج و التوصيات ؛ لا ادعي فيها الأسبقية إنما هي ثمار جهود صادقة لوحت من قبل بها ، و ما أراي في هذه الإشارة إليها إلا كما سبق ؛ أريد أن أشارك بالشد على أيدي هؤلاء في تحقيق الغاية النبيلة ، و السير بالنقد العربي إلى طريق الاستقلال عن التبعية للتفكير الأجنبي ، حتى يكون بعدها التحرر و منه الابتكار.

أولاً : تعريف المصطلح :

لكل علم مصطلحات يقوم عليها و يتواصل رواده من خلالها ، فأساس المعرفة المؤسسة منظومة دقيقة من المصطلحات ، و لا يمكن التواصل مع هذا إلا بمعرفة خبايا و دلالات ، و ما

تؤول إليه رزنامة مصطلحاته ، فلا سبيل إلى تطوير العلم و توسيع شبكته ، إلا بما تحمله مصطلحاته من قدرة على تمكين التواصل بين مرتاديه ، بما يملكه من دقة الدلالة ، و ما يحمله من قدرة على التطور و النمو ، وفق مدار طبيعي جاد تتوخاه الأفهام ، من خلال ما يحمله من سرعات دلالية معرفية تعمل على نموه و اتساع آفاقه .

وتقف إشكالية تعريف المصطلح و إبراز دلالاته و معناه، حجر عثرة أمام مسار الأبحاث الجادة على الرغم من كثرتها ، ذلك و إن توحدت في الجذر (ص ل ح) و منطلق الدلالة (الاتفاق) ، إلا أن الصعوبة تبدأ فتل برأسها من لفظ المصطلح استخداماً ؛ فمن الباحثين من يستخدم (المصطلح) بصورة لفظ جديد ، وآخرين يتكثرون على قواميس اللغة ، ويتحججون بأن أسلافنا العرب لم يعرفوا اللفظ بهذا الشكل، بل عرفوه بالقول (الاصطلاح)، ومنهم من وظفه بلفظ (الاصطلاحية)؛ معتبرين الاتفاق في الاصطلاح مقرون بالتوافق الدلالي في الأسماء عموماً، أما هنا فالأمر مرتبط بالألفاظ ذات بعد فني وعلمي، لهذا يجب تمييزها بهذا اللفظ الخاص، ليكون لفظة أخرى تصور رابع يفضل استخدام لفظ (المصطلحية) وهي استخلاص لترجمة مفهوم علمي حديث للدلالة على مسميات علمية جديدة، يتصور أصحاب الاقتراح أنها قد تأخذ صورة لاستقلالها اللفظي والدلالي عندنا، بعد أن استطاعت العبور إلينا، ومن باب الخطأ الشائع والصحيح المتروك نجد أن هذه استخداما. المسميات متداولة وصحيحة مقبولة، لذلك فسنستخدم لفظ المصطلح الذي يعد أكثر المسميات الأربعة السالفة.

فقد جاء في توصيف جذرها اللغوي (ص ل ح) ما ذكره أصحاب المعجم الوسيط : «اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر تعارفوا عليه و اتفقوا ... والاصطلاح : مصدر اصطلاح ، و اتفاق طائفة على شيء مخصوص، و لكل علم اصطلاحاته»⁽³⁾، فأصل اصطلاح يكتمل بمعنى الاتفاق و التوحد في الرأي، على عكس ما انطلقنا عليه في أواننا من اختلاف في منطوق اللفظ ، و يضيف الزبيدي : «واصطلاحا و اصّالحا (مشددة الصاد) ، قبلوا التاء صاداً وادغموها في الصاد ، و تصالحا و اصتلحا (بالتاء بدل الطاء) كل ذلك بمعنى واحد»⁽⁴⁾، تدل على الاتفاق والاجتماع ، فالمنشغلون بالهم الفكري هم من «تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني ، و هم اشتقوا لها من كلام تلك الأسماء، و هم اصطلحوها على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب باسم ، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف و قدوة لكل تبع»⁽⁵⁾.

لقد حرص الغربيون على أن يعملوا جهدهم لوضع مصطلحاتهم وفق آليات دقيقة ، مرتبطة بمرجعية تقاسمهم الثقافي واختلفت في مجالات أخرى، وبوصاية دستور لغة تقرهم من بعض على الرغم من اختلاف رسمها، واتبعوا مشروعهم النهضوي بوضع الموسوعات الضخمة للمصطلحات، بهدف توحيد قواعد صناعة المصطلح على نطاق عالمي واسع، حتى لا يخرج عن نطاق التصور العام، وتصاب تلك المصطلحات بتحول في التوجه والمداول، فجنبوا لغاتهم وأفكارهم سذاجة الاختلاف؛ فكان مثلاً معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية، الذي جاء في ستة عشرة مجلداً و بست لغات عالمية ما بين (1906 — 1928)، وزاد انشغال الجامعات الكبرى في العالم بأهمية الموضوع ؛ ما أدى إلى تدريس مقياس النظرية العامة لعلم المصطلحات ؛ التي تعنى بتطوير المبادئ المعجمية للمصطلحات العلمية .

أما مجهود العاملين في الحقل النقدي العربي المعاصر ، و انطلاقاً من اجتهادات فردية جعلت تعريف المصطلح يتصور بأشكال متنوعة ؛ اختلفت في مفرداتها وتصوراتها و الغاية منها ، إلا أنها توحدت في قيمة المصطلح عموماً ، و أنه « ليس من مسلك يتوصل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية »⁽⁶⁾.

وهذه طائفة من التعاريف الاصطلاحية تختص بتحديد المعنى انطلاقاً من التوظيف و الدلالة : فمن يراه « نطّ تعبير خاص بلغة ما ، يتميز بالثبات ويتكون من كلمة أو أكثر ، تحولت عن معناها الحرفي إلى معنى يغيّره اصطلاحاً عليه الجماعة اللغوية »⁽⁷⁾.

و من يعرفه بأنه « لفظ موضوعي ، تواضع عليه المختصون بقصد أدائه معنى معيناً بدقة ووضوح شديدين ، بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع لسياق النص العلمي »⁽⁸⁾ . و آخر يراه « تراكم مقولياً يكتنز وحدة نظريات العلم و أطروحاته »⁽⁹⁾.

و رابع يعتقد بالنسبة للإبداع « نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص ، فيما تتشابك خيوط الظلام، و بدونه يغدو الفكر كرجل أعمى في حجرة مظلمة ، يبحث عن قطعة سوداء لا وجود لها »⁽¹⁰⁾.

فيكون « المصطلح بهذا المعنى علامة دالة ، محددة لحقل معرفي معين »⁽¹¹⁾.

فالمصطلح لفظ يعمل على تكثيف المعنى حوله ؛ بزحرة المعنى الثابت للفظ إلى دلالات إيجائية وتأويلية جديدة ، ما كان يحملها قبل تلك اللحظة ، فتتسع مسؤوليته اتجاه المعنى ، و تزداد

اهمية حضوره في سياقات الكلام ، ليتكشف عن مواقع ما كانت تحضر في الأذهان بحضوره سلفا ، فالمصطلح يتجسد فيما وراء اللغة (Meta-Language).

وهو كذلك « كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية ، إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين ، وتقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة. والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم، والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية وتكثيفية ، لما قد يبدو مشتتا في التصور»⁽¹²⁾ ، وهو بهذا يمثل درجة عالية من التجريد ، إلا أنه تجريد مفهومي على مستوى اللغة الواسفة .

ويرفض الناقد محسن حسن عبد العزيز حين نقصر مفهوم المصطلح في عامل التواضع والاتفاق المفترض هكذا، ويهندس له ضوابط و أسس تحكم ظروف ذاك التواضع فتيسر نشوئه وولادته ، ويصنف بذلك فكرة التوافق العام لأهل العلم في أمر مدلوله في آخر الاهتمامات، فيقول: « بل إنه اتفاق قائم على معايير، إن أي محاولة للتصنيف في أقسام ينبغي أن تكون قائمة على وجوه شبه أو خلاف، في كل ما يدخل في القسم المفترض وتميز عما عداه، لهذا لجأ أهل الاصطلاح إلى التعريف لكي يجدوا به المعرف بحيث يكون جامعا مانعا »⁽¹³⁾ ، فحركية تطور المصطلح و تبدل ملامحه العامة تعمل على الإسراع إلى ضبطها، واختيار الوسائل و الآليات والطاقت المناسبة لذلك ، فصناعة المصطلح باتت من « أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي ، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات و توحيدها »⁽¹⁴⁾ .

ثانيا . المصطلح النقدي العربي بين التأصيل والتحوير

1. صناعة المصطلح عند القدامى :

لقد كان العرب قبل انفتاحهم العلمي قوما يتفاضلون ببلاغة اللسان ، ويتسامون بفصاحة الكلام ، و لا تحكم تلك الفصاحة والبلاغة ضوابط معرفية محددة، إنما كان شيوع التخاطب درهم، وسليقة الكلام وسيلتهم، غير أنهم حينما عمدوا إلى الانفتاح العلمي على ميراث الآخرين من الأمم الغابرة و الحاضرة، تحصنوا بما يملكونه من ثقة في لغتهم قوام شخصيتهم وعمدوا إلى إخضاع العلوم الوافدة إلى منطقهم وحضيرة لسانهم، فاستحدثوا بما كانوا يملكون من ملكة الخلق مصطلحات لم تعهدها الأسماع ، بضوابطها التي تعارفوا عليها، فكان القرن الثاني للهجرة قرن

ممارسة في سبك المصطلح ، فجرت على ألسنتهم آليات وقوالب خضعت من بدايتها لمنطق الشمولية، فصكت الألباب عديد المصطلحات التي لم تؤخذ من تلك الحضارات الغربية لفظها، إنما انطلقت بعفويتها الوثائق في خصوبة لغتها، في وضع مصطلحات كانت قواعد و لا تزال مورد نقادنا المعاصرين، لا ينفكون يرددونها و لا ييغون عن شكلها و مضمونها حولها، وكأنها لبنات الأساس في صرحهم الفكري المجيد، وكان لانتشار الاقتناع بمدلولها قوة وجود لمرجعيتها، فالاتفاق أساس انتشار المصطلح، ومتى ما تحقق بات من يأتي من بعده من العلماء ، ملزما أن يلتمس طريق علمه على هدي ما تحمله تلك المصطلحات، و من أحدث فيها أمرا زجره شيوخهم بالنقد والتقريع؛ من مثل ما كان من قدامة بن جعفر في مؤاخذته على ابن المعتز، حين أراد مخالفة سابقه في بعض المصطلحات، قائلا : « فإني لم أكن أحب له أن يخالف من تقدمه ، مثل أبي عباس عبد الله بن المعتز وغيره ممن تكلم في هذه الأنواع ، ولف فيها و قد سبقوا إلى التنقيب و كفوه المؤونة » (15).

وتبلغ ذروة الاهتمام بالمصطلح في العصر العباسي ، بعد أن ناقشوا المقولات الكبرى وعدّلوا الآراء التي كانت شبه مسلمات ، و طوروا مستويات تفكيرهم بمقارعة تلك الاجتهادات ؛ بخلق العديد من المصطلحات العربية الجديدة المستقلة في لفظها ومدلولها ؛ كالجراحة و الكحلة والتشريح ، وأطلقوا الأسماء على بعض أمراضهم كالسرطان و الخانوق والذبحة والربو وذات الجنب والبواسير ولفظ الترياق أنتجوا لفظ المخضرم ومسميات علم البلاغة و النحو و الفلسفة وغيرها ، و قد عمدوا إلى وضع الموسوعات لهذه المصطلحات، و ما يقابلها من اللفظ و التسمية الغربية ، ما مكن أفكارهم من مزاحمة التصور والاسم الأجنبي، و هذا ما أكسب اللغة و علومها الطاقة و القدرة على مجالسة ، و مناظرة غيرها من لغات العلوم في ذلك العصر، بل و ما جعلها تتفوق عليها جميعا ، و هذا ما نحن بحاجة إليه في عصرنا الراهن، فإننا لا نستطيع مواكبة مسار التطور العلمي إلا بواسطة لغتنا التي نعبر بها عن أفكارنا، ولن يتحقق ذلك إلا بما حقق به سلفنا نهضتهم .

هكذا انطلق العلم عند أهلنا القدامى على أساس من نقاء الأفهام من الاختلاف والتطاحن، فكان يحمل نجاح خطواتهم ومجهوداتهم في العلم؛ إشاعتهم لمبدأ الاتفاق المطلق خاصة في أمر المصطلح ، ولذلك فكل من تصدى لتعريفه ركن إلى مبدأ التوافق ؛ فهذا محمد الشريف الجرجاني

يقدم له تعريفاً بالقول أنه : « عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ، ينقل عن موضعه الأول » (16).

2. صناعة المصطلح عند المحدثين و المعاصرين:

إن ترجمة المصطلحات النقدية قد أحدثت إعصاراً من التوتر و الفوضى ، لسعي كل مستخدم لترجمة المصطلح أن يحافظ على المحمول الحضاري الذي يشمل اللفظ النموذج ، و يراعي النسق المعرفي والفكري المتربص خلف روح غامضة ، ساجدة في عوالم تلك المصطلحات ، تجوب أعماق مؤلفيها بأطراف لا يستطيع هو نفسه تفسيرها ، وتقديمها في صورة كاملة فهذا دريدا يقر أن « هناك في لغتي من قبل مشكلة ، ترجمة شائكة بين ما تهدف إليه هنا و هناك عبر هذه الكلمة ، و استخدام هذه الكلمة نفسها و منبعها ، لقد بات من المؤكد أن الأشياء تتغير من سياق إلى آخر في الفرنسية نفسها » (17)، لتبقى تلك المسميات عرضة لزعة دلالية قد تحول الغاية فيها إلى معالم متنوعة و متباعدة ، و لا تستقر في صورتها الجزء/نهائية إلا بعد أشواط عدة من الأخذ و الرد .

و في زمن ذاك المخاض تهاقت النقاد العرب على اقتناء تلك الأفكار التي تحصر في صمت ، ثم يسعون في ترجمتهم لها إلى تحري الدلالة المقصدية لأصحابها ، و التي في غالب الأمر ما تزال لم تكتمل ، منطلقين من تصورات لمرتكزات فكرية خاصة عرف بها صاحب النظرية ، إضافة إلى ما يستند عليه المترجم من معرفة بخبايا اللغة الأصلية للمؤلف ، فيحدث بفعل ذلك التحري و ذلك الحرص في استنطاق اللغة ، ما يحدث الاختلاف في ترجمة تلك المصطلحات ، و ما يسعنا نحن القارئ إلا أن نقول تمثلاً بحال أصحاب البقرة : « إن المصطلح تشابه علينا ، و إنا — على وقع هذا المسار المضطرب — إنشاء الله ما مهتدون ، إلى سواء سبيل توحيد مصطلحاتنا » على الرغم مما تحققه لهم .

و سنعرض بعض ما حدث من تناقض و اضطراب في صياغة و تبني مصطلحات عامة ، تُعد من أصول النقد المعاصر والمناهج النقدية الشائعة ، و كمثال سنأخذ ثلاثة مصطلحات لنرى ما شابها من فوضى الترجمة و تناطح الآراء .

3. المفارقة في توظيف المصطلح النقدي . نماذج اصطلاحية

أ. التفكيكية : فحينما أراد نقادنا المعاصرون نقل مفهوم مصطلح (Déconstruction) ، الذي وضعه جاك دريدا (J. Derrida) إلى لغتهم ، حذرهم هو

نفسه من أن « صعوبة تحديد مفردة التفكيك وبالتالي ترجمتها ، ينبع من كون جميع الدلالات المعجمية ، و حتى التمثيلات النحوية التي تبدو في لحظة معينة ... خاضعة هي الأخرى للتفكيك و قابلة له مباشرة، وهذا يصح على كلمة تفكيك مثلما يصح على كل كلمة»⁽¹⁸⁾، ونتيجة تسرعهم لم يقف اجتهادهم على مقابل واحد يُترجمون به مفهوم اللفظة ، بل اختلفت وتضاربت مُقترحاتهم بصورة واضحة جليلة ، بلغت حد التناقض و التلاسن ؛ فهذا الناقد عبد الله الغدامي، صاحب أول دراسة في نقدنا المعاصر حاولت قطع البحر المتوسط بالمصطلحات النقدية ، يقترح ترجمة هذا المصطلح الغربي بـ (التشريحية) ؛ و يقول: « احترت في تعريب هذا المصطلح ، و لم أر أحدا من العرب تعرض له من قبل (على حد اطلاعي) ، وفكرت له بكلماتٍ مثل (النقض/ والفك)، ولكنّ وجدتهما يُحْمَلان دلالات سلبية تُسيء إلى الفكرة . ثم فكرت باستخدام كلمة (التحليلية) من مصدر (حلّ) أيّ نقض ، ولكنني خَشِيتُ أن تلبس مع (حلّ) ؛ أيّ درس بتفصيل، واستقر رأيي أخيراً على كلمة (التشريحية أو تشريح النص)»⁽¹⁹⁾ ، وقد وفق في اقناع غيره بتوظيف هذا المصطلح في مقارباتهم للنصوص الشعرية المعاصرة ، في بعض أعمالهم النقدية .

و ما لبث ممارسو النقد عندنا أن انجذبوا لترجمة لغوية دلالية أخرى للمصطلح ، آثروها على لفظة التشريحية ، فكانت (التفكيكية) التي يراها أسامة الحاج⁽²⁰⁾ و صلاح فضل⁽²¹⁾ و عزت محمد جاد «المقابل المستقرّ الشائع ، الذي لم يختلف عليه إلا (التشريحية)!»⁽²²⁾، واعتبارا لوقع اللفظة الصياغي على الأذن من خلال تناسق حروفها أخذ بلب فقبول الوسط النقدي فاشتجرت أكثر من المصطلح المقترح أولا .

ثم اقترح للمفهوم ذاته مسميات أخرى كانت متنوعة ، خلافاً لما زعمه جاد و من سلك سبيل زعمه؛ فاستعمل بعضهم المصطلح نكرة غير معرفة تعريف بداية (الـ) أو إضافة ، فقالوا (تفكيك) ، على غرار ما كان في مجهود جابر عصفور في ترجمته كتاب رامان سلدن (النظرية الأدبية المعاصرة)⁽²³⁾، كما أقرّنه آخرون بموصوف دال عليه و مرتبط به ، يكون في أذهاننا تحصيل حاصل ، ونريد به لفظ المنهج فقالوا (المنهج التفكيكي)؛ وهو الاسم الذي جرى على ألسنة النقاد في هذا الزمان .

والواقع أن ترجمة هذه اللفظة أثار العديد من الحفاظ ، و أشاع جدلا عارماً بين الممارسين لوسائل النقل المتعددة ، فكان أن أعملوا النحت و المزج و التعريب ، فكانت مجموع اجتهاداتهم ما

تجاوز العشرة مسميات ، اشتبه بها الأمر على العاملين في المشهد النقدي ، ممن كثر استخدامه من اجتهادات المشهود لهم في مجال تعاطي الكتابة النقدية المعاصر .

فمن منطلق مضان خطورة توظيفها على الأعمال الإبداعية ؛ يقترح شكري عزيز ماضي ترجمة المصطلح إلى (اللابناء) ⁽²⁴⁾ ، و يرسمها كاظم جهاد بمسمى الاختلاف و يكتبها الإخـ(ت)ـلاف ، و يزيد بعد أن أضاف مدلولاً آخر بتقديم مصطلح جديد، ومقابل منحوت من كلمتي الاختلاف والإرجاء يتمثل في (الإخترجلاف) ⁽²⁵⁾ ، وقد استوحى رسمها من خلال التغيير الحرفي الذي أحدثه دريدا في كلمة (LADIFFERENCE) ، حين أبدل حرف (A) في الاسم بحرف (E) ، فتحت الكلمة من لفظي الفرنسية (DIFFER) ومعناها أرجأ و(DIFFERENCE) بمعنى اختلاف ، ويحمل اللفظ المنحوت معنى الاختلاف (في المكان) والإرجاء (في الزمان) ، وترجم حسام نايل التفكيكية بالاختلاف المرجيء ، وينهج السعيد بوطاجين نهجه حينما يقترح اسماً منخوتاً هو (المُذبذبة) ⁽²⁶⁾ ، أوله هدم وآخره بناء، و يقترح عابد خزندار لفظة (النقض) ، أما عبد الوهّاب المسيري فيظن التوفيق في مساه المترجم (الانزلاقية) ⁽²⁷⁾ ، وغيرُها من المصطلحات الأخرى الشخصية و غير الشائعة.

أما الناقد الجزائري عبد الملك مرتاض فبعد أن واكب موجة هؤلاء باستخدام مصطلح التفكيكية في مؤلفاته التالية

— ألف ليلة وليلة (تحليل سيميائي تفكيكي لحكاية «حتمال بغداد») — ط.1، 1989

— (أين ليلاي؟) لـ محمد العيد آل خليفة — دراسة سيميائية تفكيكية — (1992)

— تحليل الخطاب السردي — معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية (زقاق المدق) — 1995

ليعزف — بدءاً من عام 1995 — عن مصطلح التفكيكية ، ويعلن براءته من استخدام هذا المدلول الخاطئ للمفهوم ، الذي أراده دريدا من لفظة (Déconstruction) المعضلة ، مقترحاً تفسيراً آخر لأصل المعنى في فلسفته بأنه « تقويض يعقبه بناء على أنقاضه ، على حين أن معنى التفكيك في اللغة العربية يقتضي عزل قطع جهاز أو بناء عن بعضها البعض دون إيذائها ، أو إصابتها بالعطب ، كتفكيك قطع محرك أو أجزاء بندقية وهلم جرا... ، والخيمة في العربية تطنب إذا بُنيت، و(تقوّض) إذا أسقطت أعمدتها وطويت» ⁽²⁸⁾ .

ثم استخدم مرتاض مصطلح التشرحية في كتابه النقدي بنية الخطاب الشعري — دراسة تشرحية لقصيدة (أشجان يمانية)، للشاعر اليميني المعاصر عبد العزيز المقالح، غير أنه يقول في رده عن سؤال حول توظيفه ذلك المنهج: «اعتبره منهجا خاصا بي؛ لا هو ينتمي إلى البنيوية انتماءً خالصا، ولا هو ينتمي إلى الألسنية انتماءً بحتا، وإنما قد يكون أخذ من البنيوية شيئا... واستخدمت المنهج الأسلوبي أكثر مما استخدمت المنهج البنيوي في تشریح هذه القصيدة» (29)، ومن ظاهر الأمر ندرك أن توظيف كلمة تشرحية أو تشریح لم تقصد بمفهوم المنهج الدقيق، إنما كان توظيفها في سياق وظيفي، وهذا من واقع تحديد مظهر المنهج المستخدم وهو غير مبادئ التفكيك؛ فهو منهج مخالف لما قصده الغدامي، فقد كان يريد بتشریح النص ما يفعل الأطباء بتشریح الجثث، والعناية الدقيقة في تحليل الأجزاء الحية، وأنه من عجز القراء في فهم ما يرمي إليه من توظيف المصطلح، مشيرا إلى أن «هذه المصطلحات في الغرب نفسه تجد النقاد غير متفقين عليها، فكيف إذن يجوز أحدنا لنفسه أن يترجم باحتجاده هذا المصطلح أو ذاك، ثم يتعصب له ويروج له، ويعمم في الكتابات العربية المعاصرة؟» (30).

وما لبث مرتاض أن اهتدى في بحث المعمق في غايات المناهج وآلياتها، إلى اقتناص لفظ يراه أقرب إلى ترجمة مصطلح دريدا الهلامي؛ فاعتبر أن انسب مصطلح يحمل شحنة الدلالة الأقرب والمثل الاسمي يتمثل في لفظة (التقويض) أو (التقويضية)، مستندا إلى أن دلالتها في اللغة العربية تقارب مدلول التفكيك ثم التركيب، فهي بهذا في معتقد الباحث «أقرب من (التفكيك) إلى مفهوم دريدا» (31)، وإن انتشر على حسابه في الساحة النقدية العربية.

كل هذا الجدل قائم حول ترجمة المصطلح، وعلى الرغم من ذلك فالحديث عن تفكيكية عربية نمطية غير وارد، فما أنفقناه في جدل ترجمة المصطلح ضيق أماننا المجال، لوضع أساسات خاصة لهذا المنهج النقدي الإجرائي أمام صورتها عند الغرب، بما تمثله من مشروع حضاري فكري متكامل، لتطبيق آلياته على تراث صرنا نراه أقدر على تحمل ذلك المنهج اللغوي الميتافيزيقي، فمشروعه عندنا مازال في طور تأسيس المسميات الظاهرية أما تمام المشروع فما زال لما يستو بعد في الوقت القريب على الأقل.

ب. التناس: وإذا تعاملنا مع مصطلح آخر من مصطلحات النقد وآليات الحدائة، وهو التناس الذي أثارته الناقدة جوليا كريستيفا، وعلى الرغم مما قامت به من تحديد مفهوم لفظها

النقدي و محموله الدلالي ، و دوره العام في سياق النص ، إلا أنه لم ينجُ — على غرار بقية المصطلحات النقدية الوافدة — من مشكل التعدد الاصطلاحي، ولا سيما أننا نحاول في نقدنا المعاصر أن نبحت دائما عن العلائق التاريخية للمصطلح في مبتكرات أسلافنا، فنساق إلى تلك المصطلحات الموضوعية ، و نحصر أنفسنا داخل ذلك الإطار، و نصبح نفكر من خلاله ساعين لإحياء « الرميم الاصطلاحي المتناثر في تراثنا النقدي لمجاهة المعرفة النقدية التي تحملها المصطلحات الأجنبية الوافدة، هي محاولة عسيرة بل معجزة أحيانا ، قد ينقلب فعلها على الفاعل»⁽³²⁾، ونُنسى أنفسنا بأننا في عصر مختلف ، يجعل من ترجمة المصطلح « تتجاوز المقامات لتوالي المدلولات ، كما يتجاوز نفسه في الترجمات لتوارد التأويلات ، حتى أنه لا وجود في نهاية المطاف إلا لسلسلة واحدة من المعاني ، لا تنقطع حلقاتها و لا ينتهي طولها، إذ لا يُفرق فيها بين ما للأصول و ما للمنقول»⁽³³⁾.

و هكذا عرفت رحلة عبور مصطلح (Intertexte) ، (Intertextualités) تعدداً في الترجمة ، فهذا الاسم المجمع المدمج الطبيعي في الاصطلاح الأجنبي (المكون من (Inter) الدالة على البينية ، و فظة (texte) الدالة على النص) ، عرف عددا من الترجمات تتجاوز عددها العشرين مصطلحا منها : (التناسق، التناسية ، التناسعية، النصوصية ، التضمين النصي ، التداخل النصي ، المداخللة النصوصية، تداخل النصوص ، النصوص المتداخلة ، البنيصية ، بين نص ، تفاعل النصوص ، والنص الظل ، والنص المزاح، والنص المفقود...).

وقد أضيف إلى ذلك تشكيلات اصطلاحية أخرى لذات المصطلح ، من قبيل مقترحي محمد بنيس (هجرة النص) و (النص الغائب) ، و مقترح محمد مفتاح فيما يسميه بـ (التعلق النصي) ، حيث عرفه فقال : «التناسق هو تعلق - الدخول في علاقة- نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة»⁽³⁴⁾ ، فضلا عن اجتهادات يوسف وغليسي الذي قدم مقترحين هما : (النصوص المتقاطعة)، وقد اشتقته من (تقاطعات النص) ومصطلح (التناسخ النصي)، واقترابات الطاهر الهمامي الذي اقترح مسمى (النصوص اللوآقح)، تصويرا لاستدعاءات فنية متنوعة قام بها شعراء المغرب استفادة من تجربة الشعر المشرقية الفنية، و قد استخدم بعضهم مصطلح المتناصات (Intertextes)، للتعبير عن مدى الترابط الحضاري في تلاقح الأفكار، و هو قريب مما ذهب إليه الغدامي في قوله : (النص ابن النص).

بالإضافة إلى مصطلحات إجرائية حول مستويات التناس، و طبيعة التعالق فيه بين النصوص الغائبة وهويتها؛ فنجد (التفاعل النصي، المناص، البنيات النصية، المتناس، المصاحبات الأدبية، المتعاليات النصية)، فالتناس صوت لنصوص سابقة، فمهما كان النص لا يستطيع أن يكون ذاتاً مستقلة، إنما هو سلسلة من العلاقات مع نصوص أخرى .

ج . الشعرية : أما مصطلح الشعرية فقد عرف تضاربا أوسع في الترجمة بين النقاد العرب ، على الرغم مما يعرف من قدم لفظه في تاريخ النقد العربي؛ إذ قارب تعريف حازم القرطاجني لمدلول مفهوم المصطلح حديثا ومعاصرا ، إلا أن طبيعة التعامل في تعريب مصطلح (la poétique) أخذ توجهها أشد اختلافا، لأنه حاول التعامل مع اللفظة بصورة مدلولها الزبقي، و ما مثله آلياتها الجزئية أيضا، فكان حال الاختلاف والتضارب في ترجمتها على صورة ما يأتي:

فأولى المصطلحات التي استوت في الساحة النقدية مصطلح (الشعرية) الذي اقتنع به ووظفه كل من (أدونيس⁽³⁵⁾ و محمد الولي و محمد العمري⁽³⁶⁾ و شكري المبخوت و رجاء بن سلامة⁽³⁷⁾، و سامي سويدان⁽³⁸⁾ وصلاح فضل ورشيد بن مالك)، أما من قال باسم (الشاعرية) فكان كل من (عبد الله الغدامي سعيد علوش)، وتحولت إلى مصطلح (الشعريات) لدى كل من (محي الدين صبحي و عبد الملك مرتاض ويوسف و غليسي)، وانفرد (عبد الملك مرتاض). بمصطلح (الشعرانية) وعربت كذلك بلفظ (فن الشعر) عند (صموئيل يوسف عزيز⁽³⁹⁾ و عُلّية عزت عواد⁽⁴⁰⁾، و مجدي وهبة و عبد الرحمن الحاج صالح)، و مال اقتناع (محمد عناني) لاسم (علم الشعر)، واستخدم (علي الشرع)⁽⁴¹⁾ مصطلح (نظرية الشعر)، أما مصطلح (الإنشائية) الذي عدوه معادلا أقرب للشعرية؛ فافتنع به كل من (توفيق حسين بكار⁽⁴²⁾ و عبد السلام المسدي⁽⁴³⁾ و فهد عكام⁽⁴⁴⁾، والطيب البكوش و حمادي صمود)، ولا اعتبارات اقتناعية بتصور روح الأدب استحدث (جابر عصفور⁽⁴⁵⁾ و مجيد الماشطة⁽⁴⁶⁾) مصطلح (علم الأدب)، والشعرية أيضا هي مرادف لـ (علم الظاهرة الأدبية) لدى (هاشم صالح)، وتتحول إلى (علم النظم) عند (بسام بركة و مبارك مبارك) ، وهي (البوايتيك) عند (عبد السلام المسدي)، و(البويتيك) عند (حسين الواد⁽⁴⁷⁾ و عبد الملك مرتاض) و(البويطيقا) لدى كل من (خلدون الشمعة⁽⁴⁸⁾ جابر عصفور و سعيد يقطين و عبد السلام المسدي) وأيضا (فن النظم) لدى (فالح صدام الإمارة⁽⁴⁹⁾ و عبد الجبار محمد علي) و(الفن

الإبداعي) لدى (جميل نصيف⁽⁵⁰⁾ و محمد خير الدين البقاعي⁽⁵¹⁾) ... وزخم واسع من المفردات والمسميات .

و بحكم أن الشعرية تمثل قوانين الخطاب الأدبي⁽⁵²⁾، فهناك من النقاد من أسس مفهومها على آليتها المكونة للإبداع ؛ مثل الانزياح بمستوياته المتعددة كموضوع الفجوة (مسافة التوتر) كما يرى كمال أبو ديب .

والغريب أن هذه التسميات قد تتناقض حتى في تحديد الإطار الذي ينظمها، بين النظرية أو العلم أو المنهج؛ فالغذامي يراها نظرية البيان ومحمد القاضي يعتقد أنها منهجاً إنشائياً، في حين يصنفها جابر عصفور ضمن حدود العلم، هكذا تختلف صناعة المصطلحات في عمق أصولها، وتنحى بمداول التركيب الهادف المتذوق، أما في سياقها الغربي قد تطوح إلى تحكيمية العقل، وشتان بين ما يقصدونه والتقطته أفهام بعض نقادنا المتسرعين .

وهذه حال كل مصطلحاتنا النقدية التي نالت حظها من الاختلاف في الترجمة والتعريب، فأصاب جهود مرتادي الترجمة حديثاً فوضى « تتسم بالاضطراب الذي يُحول دون بث وتلقي الرسالة العلمية، ويؤدي في جميع الحالات إلى نسف الأسس التي ينبغي أن يبنى عليها التواصل العلمي»⁽⁵³⁾، ما جعل من تلك الجهود تكون سبباً في مزيد من التشتت العربي، بين أقطاب مؤسساته العلمية والفكرية، ولا يمكن التنبؤ في الآفاق المستقبلية القريبة بقرب انقشاع غمامة هذا التشتت، وهذا لافتقار هذه الجهود إلى منظومة جامعة حاکمة، تخضع لمعايير موحدة توطر هذا العمل، فما زال الجهد فردياً والاجتهاد يحسب لصاحبه لا للمؤسسات العلمية للبلاد عموماً .

ومن المفارقة الغريبة اتفاق اللغات الأوروبية في أغلبها، على توظيف جذر واحد للمصطلح العلمي الواحد، على الرغم من اختلاف مناطقها وألسنتها وتاريخها وجذورها، على عكس ما نجد أمر ترجمة المصطلح في لغتنا الموحدة في كل تلك العناصر التي تختلف فيها الآخرون .

فكلنا يعرف الداء فما هي العناصر المكونة للدواء؟ التي بما نتخلص من هذه المعضلة التي بدأ يستفحل ضررها، ويتعاضم خطرها على واقع ساحتنا النقدية فما لنا إلا منهج أسلافنا، فلن ننجح إلا بما نجحوا به، ولن نستطيع تحقيق آمالنا إلا بما سلكوه من سبل للمعرفة والتحصيل ، ولعل أهمها خلق مصطلحات دقيقة موحدة تفعلها الهيئات العلمية اللغوية الموحدة ، بإحلال التعريب محل الترجمة .

ثالثا . واقع الاجتهادات النقدية بين الترجمة والتعريب :

لقد طبق نقادنا العاصرون للاستفادة من التطور العلمي و مواكبة مظاهر تطوراته، عدة طرائق للتعامل مع المصطلحات الغربية، ولربما من أوسع تلك الآليات الترجمة؛ التي كانت — وفق حكم عام — فردية وفوضوية، خلخلت وحدة التفكير وأوقعت بلبلة الاختلاف بين شريحة واسعة بينهم، بلغت حد التضارب والتناطح، لاعتباراتٍ فصل فيها عديد المهتمين بالموضوع ؛ من أهمها عدم اكتمال بلورة المصطلح نفسه في بيئته و لدى أصحابه، وانشغال المترجمين بالمعنى اللغوي على حساب الدلالة الدقيقة ، ومنح فرصة أمد أكبر لحضور لغة الأجنبي، «على الرغم من نجاح خطواتهم النقدية، فإنها لم ترسم — حتى الآن — حركة نقدية عربية حرّة، ذات أبعاد منهجية قائمة على أدبنا في طبيعته ومضمونه ووظيفته...، فهي لم تستطع أن تنتج المصطلح النقدي الخاص بنا، ولم تحقق القفزة الفكرية والفنية التي تحققت لرواد عصر النهضة، ولم تستطع أن تتمثل حركة النقد العربية القديمة؛ على أهمية ما جاء به بعض النقاد» (54).

لهذا « حري بنا أن نبحت عن شيء يشبه وحدة النفس العربية، فالمصطلحات لا تتداعى عبثا، المصطلحات تتداعى حول نظام فكري أو روحي، ما هذا النظام؟ أما أن لنا أن نرجع من المصطلحات إلى دائرة اهتمام، أن نرجع من كثرة التفكيك إلى التركيب أن نرجع من الولع بمعنى الزينة الذي يسيطر على فهمنا للمصطلحات النقدية، إلى معنى التعبير الأصلي و المهم الأساسي» (55).

لذلك لن ننجح — كما قلنا — إلا بما نجح به أسلافنا إنه التعريب؛ مصطلح قديم لا بد أن يكتسب دلالة إضافية على ما كان عليه سلفاً؛ إذ كان يكتفي بصيغ الكلمة بروح عربية أثناء نقلها من أصلها الأجنبي، خاصة وأنها كانت إذاك غريبة عن الفكر والتصور العربي، الذي بدأ لتوه في الانفتاح، أما التعريب الحاضر فينطلق من خلفية معرفية تراثية إضافة إلى اطلاع — و لو جزئيا — على التصور الغربي، لذلك كان لزاما على العرب خلق مصطلحات جديدة تتصل من الوصاية الغربية، وتحرر من السلطة المطلقة للموروث القديم ، لا بد من إعطاء تلك المصطلحات حرية أكبر، في تجسيد تصور متشعب بمدلول مطاطي فضفاض، حتى لا يكون دلالاته جاهزة منتهية لا يمكن

توسيعها. بمدلولات جديدة، و إن كان رسمها اللفظي على غير المعتاد عليه في لغة الضاد الواسعة، فلا عهد لها بالانغلاق، بل ما عرف تاريخيا اغتناؤها في كل عصر، واحتواؤها لكم هائل من المفردات الجديدة؛ فكان العربي والمستعرب والدخيل والأصيل وغير ذلك من مظاهر المفردات، «فالتعريب هو الطريق إلى الحفاظ على ذواتنا الثقافية، وتأصيل حضارتنا في عصر العولمة، و هو الطريق في الوقت نفسه إلى استنبات العربية عريبا، وإلى الإبداع والابتكار، فهو مسؤولية مجتمعية وقضية انتماء، وهو من أهم الوسائل التي نلجأ إليها كثيرا لتكثير اللغة وتطويرها للمصطلحات العلمية الجديدة، و أنه يسهم إلى حد بعيد في إغناء اللغة من خارجها»⁽⁵⁶⁾، كما أنه «يعني سيادة العربية على ساحة الوطن العربي، ويعني كذلك التخلص من التخلف والتحرر من التبعات الثقافية والاقتصادية والسياسية، إن التعريب هو السبيل إلى أن نكون نحن بسماتنا وخصائصنا وتراثنا وآمالنا ومستقبلنا لا ظلا للآخرين، إنه شأن لغوي و في الآن نفسه شأن حضاري إنساني»⁽⁵⁷⁾.

ويمكن بتنشيط هذا التوجه في التعريب — و هو ليس جديدا، بل لقد مارسه الأوائل من أهلنا في نقل العلوم والفنون —، نكون قد أخذنا أولى الخطوات في مسار التخلص من وصاية المصطلح الأجنبي، الذي زادت ورسخت وجوده بيننا عملية الترجمة الفوضوية، التي راح يدمنها المعاصرون في كل مكان و أوان، وحتى بترجمة ما لا فائدة من معرفته من كتب الغربيين ممن انبهروا بهم، أو لأسباب شخصية أخرى لا علاقة لها بالحث العلمي و المعرفة.

خاتمة:

بعد هذا التوضيح العام لواقع الساحة النقدية المعاصرة و ما تعرقل مسارها من عقبات كان موضوع المصطلح — كما رأينا — من أعظمها خطرا يمكن بلورة مظاهر مشروع بناء المنهج النقدي العربي وفق هذه التوصيات التي لا يخفى على مهتم بالشأن أمرها و تتمثل في :

— مشكلة المصطلح عويصة و التغافل عن خطرها واستسهال أمرها والاستسلام للتعايش معها سبب استفحال أمر خطرها، فلا بد من التجند له ومقاومته؛ فقد سئل كونفوشيوس (حكيم الصين الأعظم) عما يصنع بادئ ذي بدء إذا ما كلفته الظروف بأن يقوم بأمر البلاد، فأجاب دون تردد: " إصلاح اللغة بكل تأكيد"، ثم سئل: لماذا اللغة أولا و بكل تأكيد؟ فأجاب قائلا — والحكمة فيما قال تنبض للعيان —: " إذا لم تكن اللغة سليمة فما يقال بها ليس هو المقصود، وإذا كان ما يقال ليس هو المقصود، فما يستحق الإنجاز لن ينجز، وإذا لم يُنجز ما يستحق إنجازَه،

فإن الأخلاق و الفنون يحل بهما الانحطاط ... لهذا يجب التخلي عن الاعتبار في القول، وهذا الأمر يتفوق في أهميته على كل أمر".

فكل اختلاف في هذا الموضوع لا يمكن اعتباره رحمة على قياس أهل الفقه، إنما هو بلاء ولا تُصيب منه التقدم والتحضر الذي يعتقده هلاميو التفكير والتصور النقدي المعاصر، بل على نقيضه تماما فمزيد الاختلاف يضرم الشقاق و التفرق .

— ضرورة تفعيل آلية التعريب؛ عن طريق استحداث مصطلحات جديدة وتقنيها، لتحمل المعاني والدلالات المستحدثة التي يقدمها المصطلح الغربي، و يجري بعد ذلك توافق الاستخدام انطلاق من قوة سلطة مجامع اللغة في البلاد العربية والمجالات ودور النشر، حتى نحد من سعة الاختلاف و انتشاره .

— عدم تحميل المصطلحات البلاغية العربية القديمة مستويات التفكير المعاصر ، والحد من مسارعة نقادنا المعاصرين إلى البحث والتنقيب عن مرادفات ما يفد علينا من مصطلحات الغربية، ثم يكون التقدير انطلاقا من الجمع بين مصطلحين أو أكثر، ليعتبروا مدلول المصطلح لا يراوح ما تحمله تلك المفردات البلاغية، و هم يدركون قصور تلك عن تعويض هذه في أغلب الأحوال .

— ضرورة مراقبة فعل الترجمة و إحاطة كل ما يفد علينا من الغرب من منافذ متعددة ، بالعناية والمراقبة الكبرى، فالأكيد أن من أسباب نجاحها في عهد المأمون عدم إغفال أمرها وإهمال أخطارها، بعد أن كانت مجال تسارع فردي لتحقيق غايات وامتيازات مادية، بادر إلى توثيق الجهود انطلاقاً من جعل الترجمة عملا من شؤون الدولة، أي وظيفة تابعة لدواوين الدولة، ما جعلها المنفذ الأوحده لتلقي المعارف والعلوم، ولذلك فنحن مطالبون بالاهتمام بأمرها؛ بانتقاء ما يترجم من خلال كفاءات مؤهلة لتحقيق أمر الترجمة، فقد وقع الباحثون على عدد من المؤلفات المترجمة لا تحمل من المعرفة النافعة إلا زادا ضحلا، ذهب جهد صاحبه هباءً، بل قد يُذكر فيها خلافا حول مدلول اصطلاحى بدأ تعاطيه، وكذلك إشراف الدولة الأوحده على توفير الكتب القيمة والحد من الاستيراد الفردي.

— لا يجب أن نقف عند أحد طرفي النقيضين ؛ إما التراث و إما الحداثة ، فلا بد من خلق مجال ثالث يُحدث حالا جديدة تتوافق مع روح العصر دلالة ، وتتواكب مع روح التراث ولغته، فلا يمكن أن نوقف الفكر والإبداع على عتبات بلاغيينا القدامى فحسب، و نرى في إبداع العصر

تسولا من أفكارهم، فهم وقفوا على ما وقف عنده الفكر زمانهم، واخلصوا التصور فأبدعوا في الابتكار، و وضعوا المسميات المصطلحية لتلك التصورات الجديدة ، ومادام العلم ينمو و يتكاثر فلا بد من هيئة الحال لاستحداث المسميات، التي برع فيه الغرب بالتركيب اللغوي حسب طبيعة لغتهم ، وعجزنا نحن لأن لغتنا لغة مزج و خلق .

— ضرورة وضع مسميات مستحدثة تستنسخ الموروث أو تقاربه ، لتحمل دلالات حرة لمفاهيم جديدة كـ (التشبيه: التهشيب التيشه والجاز: الزجام الزماش والاستعارة : الاستعارة الاكتثارة⁽⁵⁸⁾ وهكذا مع مجموع ألفاظ البيان والبديع وغيرها، و من ثم تعميمها حتى نُضَيِّقُ هوة الاختلاف محليا، ونعمل على توضيحه عربيا ، وبذلك يأخذها الأجانب كمفردة موحدة تفرض نفسها مرادفا للفظ الأجنبي وتحمل معانيها وقد تتسع مع اتساع مدلول المصطلح، فاللفظة الجديدة بكَر تحمل المعاني قبل تبلور الدلالة وتمامها، مما يسهل توحيد مفهومها و الاشتراك في ماهيتها .

وفصل القول ما صدح به الباحث عبد المالك مرتاض، قائلا: « أعتقد أن الحل الأمثل يكمن في الارتكاز على التراث العربي والانطلاق منه، ثم بعد ذلك الاعتراف من الثقافة الغربية المتينة العميقة، لأنه بدون الثقافة الغربية لا يمكن إلا أن نكون سطحيين ...، وأن نمزج بين الثقافتين ونخرج بثقافة عربية خالصة»⁽⁵⁹⁾، لا الاستسلام للرؤى الغربية، وإخضاع تفكيرنا إلى مواده المخادعة، فنتج أدبا لقيط الهوية مسلوب الجذور ، خاصة وأنه يستند إلى نزاعات غربية عبثية في مجموعها تقوم على فرضيات واهية ، قد تتجاوز قيمة الإبداع و النقد في تلك النصوص .

« هذا هو المنهج الذي أحاول أن أرسخه و أوصل له عربيا؛ أن لا أكون غريبا و لا أكون تراثيا [فوضى المنهجية الآن قائمة بين جماعتين اثنتين كلتاهما متطرفة]، وإنما استفيد من التراث الغربي و من حقول المعرفة الجديدة عند الغربيين، واستفيد في الوقت ذاته من التراث العربي »⁽⁶⁰⁾، و أوطن نفسي أن أترك بصمة خاصة دالة على وجودي، من خلال المشاركة في خلق الجديد لا يكون لهؤلاء و لا أولئك، «وهذا ما يضع نقدنا الحديث المستفيد من هذه المناهج في موضوع القلق والاضطراب الدائمين، ويفرض عليه الخروج من هذا الوضع والعمل على تأسيس فكر علمي في ثقافتنا ، قادر على إنتاج مناهج نقدية علمية لها صفة الكونية»⁽⁶¹⁾ ونتجه بذلك إلى علاج المريض لا أمه أو أبيه أو عشيرته و بنيه .

الهوامش :

- (1) مصطفى كيلاي، وجود النص " نص الوجود " ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، د ط ، 1992 ، ص 113.
- (2) جهاد فاضل، أسئلة النقد — حوارات مع النقاد العرب، الدار العربية للكتاب، د ط، د ، ص 219.
- (3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط 4 ، 2004 ، مادة ص ل ح ، ص 520.
- (4) محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ج 6 ، تحقيق حسين نصار ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، د ط ، 1969 ، مادة ص ل ح ، ص 549 .
- (5) الجاحظ ، البيان و التبیین ج 1 ، تحقيق و شرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط 7 ، 1998 ، ص 139.
- (6) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القدم و الحديث ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 1995 ، ص 05.
- (7) كريم زكي حسام الدين ، التعبير الاصطلاحي، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1985 ، ص 34.
- (8) محسن عقون ، واقع الترجمة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلة أهمية الترجمة و شروط إحيائها ، المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، 2004 ، ص 70 .
- (8) يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الجزائر ، ط 1 ، 2008 ، ص 42.
- (9) المرجع نفسه ، ص 47.
- (11) مجلة اللسانيات و اللغة العربية ، مخبر اللسانيات و اللغة العربية ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 295.
- (12) احمد بوحسن ، مدخل إلى علم المصطلح: المصطلح ونقد النقد العربي الحديث ، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (60 – 61) كانون الثاني – شباط 1989 ، بيروت، لبنان ، ص 84.
- (13) محمد حسن عبد العزيز ، المصطلح العلمي العربي المبادئ و الاليات ، مجلة فصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، ع 66 ، 2005 ، ص 62.
- (14) ممدوح محمد خسارة ، علم المصطلح ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط 1 ، 1991 ، ص 15.
- (15) أبو القاسم الامدي ، الموازنة بين أبي تمام و البحتري ، وزارة الثقافة و الإعلام ، العراق ، 1980 ، ص 45.

- (16) علي بن محمد الشريف الجرجاني ، كتاب التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1985، ص28.
- (17) جاك دريدا، الكتابة والاختلاف ، ترجمة كاظم جهاد ، دار توبقال، الدار البيضاء ، المغرب ، ط.1، 1988، ص57.
- (18) المرجع نفسه ، ص62.
- (19) عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير: من البنيوية إلى التشريفية، سلسلة دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، ط4، 1998، هامش ص52 .
- (20) بيار زبما، التفكيكية دراسة نقدية، تر: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، ط.1، 1996، ص191.
- (21) صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط 2002، ص106.
- (22) عزت جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، ط2002، ص304.
- (23) رمان سلدان، النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة جابر عصفور، دار قباء، القاهرة، مصر ، ط1998، ص134.
- (24) شكري عزيز ماضي، من إشكاليات النقد العربي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان ، ط.1، 1997، ص174.
- (25) المسيري وفتحي التريكي ، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر المعاصر (بيروت) - دار الفكر (دمشق)، ط.1، 2003، ص115.
- (26) السعيد بوطاجين ، الاشتغال العاملي - دراسة سيميائية، منشورات الاختلاف، الجزائر ، ط 2000، ص170.
- (27) المسيري وفتحي التريكي ، المرجع السابق ، ص111.
- (28) يوسف وغليسي ، المرجع السابق ، ص 347.
- (29) جهاد فاضل ، المرجع السابق ، ص 216.
- (30) المرجع نفسه ، ص 220.
- (31) ميجان الرويلي وسعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت / الدار البيضاء، ط.1، 1995، ص53 .
- (32) يوسف وغليسي ، المرجع السابق ، ص 452.
- (33) طه عبد الرحمن ، الفلسفة و الترجمة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 1996 ، ص113.
- (34) محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناس، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 1992، ص121.

- (35) في كتابه الشعرية العربية .
- (36) في ترجمتهما كتاب جان كوهين بنية اللغة الشعرية .
- (37) في ترجمتهما كتاب تودوروف الشعرية .
- (38) في ترجمته كتاب تودوروف نقد النقد .
- (39) في ترجمته لدراسة ادوارد ستاكفينج فن الشعر البنيوي و علم اللغة — في اتجاهات النقد الحديث .
- (40) في معجم المصطلحات اللغوية و الأدبية .
- (41) في ترجمته لمقدمة كتاب نورثروب فراي تشريح النقد .
- (42) في مقدمته لكتاب حسين الواد البنية القصصية في رسالة الغفران . .
- (43) في كتابه الأسلوبية و الأسلوب .
- (44) في ترجمته لكتاب جون لوي كاباناس النقد الأدبي و العلوم الإنسانية .
- (45) في ترجمته لكتاب اديث كيرزويل عصر البنيوية.
- (46) في ترجمته لكتاب ترنس هوكز البنيوية و علم الإشارة .
- (47) في كتابه البنية القصصية في رسالة الغفران.
- (48) في كتابه الشمس و العنقاء .
- (49) في ترجمته كتاب رومان ياكوبسون أفكار و آراء حول اللسانيات و الأدب .
- (50) في ترجمته لكتاب ميخائيل باختين شعرية ديستوفسكي و عنوانه — قضايا الفن الإبداعي عند ديستوفسكي.
- (51) في ترجمته لمقال رولان بارت نظرية النص.
- (52) ينظر : حسن ناظم ، مفاهيم الشعرية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت / الدار البيضاء ، ط 1 ، 1994 ، ص 5.
- (53) رشيد بن مالك ، مقدمة في السيميائية السردية ، دار القصة ، الجزائر ، د ط ، 2000 ، ص 72.
- (54) حسين جمعة ، المسبار في النقد الأدبي (دراسة في نقد النقد للأدب القديم وللتناص) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، سوريا ، 2003 ، ص 12.
- (55) مصطفى ناصف ، النقد العربي نحو نظرية ثانية ، سلسلة كتاب عالم المعرفة 255 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، مارس 2000 ، ص 13
- (56) المجلس الأعلى للغة العربية ، أهمية الترجمة و شروط إحيائها ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، ص 310.
- (57) شحادة الخوري ، دراسات في الترجمة و المصطلح و التعريب ، ج 2 ، دار طلاس ، دمشق ، سوريا ، 1989 ، ص 79.

(58) هذه نماذج للاستثناس بها وليست مصطلحات لاعتمادها، إنما يتطلب تحقيق ذلك جهد مجامع اللغة العربية ، من خلال عمل ورشات لخلق مصطلحات بضوابط لغوية رصينة، تأخذ بقاءها و استمرارها من مهابة منشئها، و قوة اشتقاقها .

(59) جهاد فاضل، المرجع السابق ، ص ص 218 . 219.

(60) المرجع نفسه، ص 220.

(61) يعني العيد، في معرفة النص، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط3، 1985، ص17.